أريد حلاً

فيلم روائيّ مصريّ إنتاج عام 1975

إخراج سعيد مرزوق

بحث وكتابة رشا عزب

أُنجز هذا البحث بتعاون بين

بالشراكة مع

بدعم من

عام 1973 نشرت الكاتبة حُسن شاه قصّة عن معاناة سيّدة من رتبة اجتماعيّة مرموقة في الحصول على الطّلاق من زوجها وذلك رغم انفصالهما الفعليّ بحكم الواقع. تروي القصّة كيف أمضت السّيّدة سنوات بين ردهات المحاكم وفشلت في الحصول على الطّلاق بسبب قوانين معيبة تساند الزّوج وتمنحه سلطة التّنكيل بالزّوجة. في الوقت نفسه، نشرت الكاتبة والرّائدة النّسوية أمينة السّعيد وهي أوّل رئيسة تحرير مصريّة، قصّة مشابهة لزوجة من رتبة اجتماعية مُكافِحة، خدمت أسرتها لعقود ثم حُرمت من أبسط حقوقها لأنّ الرّجل تزوّج من غيرها، بينما لا يمنحها القانون أيّ ضمانات في حالة كهذه، ما اضطرّها للعمل وهي في السّتّين من عمرها.

كانت السّيّدة جيهان السّادات، زوجة الرّئيس الرّاحل، حريصة على اقتران صورتها بالسّيدات النّاجحات في مجالات العمل المختلفة. في أحد اللّقاءات التي جمعتها بعائشة راتب أوّل سفيرة مصريّة وأمينة السّعيد والفنّانة فاتن حمامة، دار حوار حول ضرورة تغيير قانون الأحوال الشّخصيّة، خلصت خلاله المجتمِعات إلى ضرورة تقديم فيلم ينقل قصص هذه النّساء إلى المجتمع.
التقطت فاتن حمامة طرف الخيط واتّجهت الى صديقتها حُسن شاه طالبةً منها التّعمّق والإسهاب في القّصّة، كما استعانت من ناحية أخرى بالقصّة التي نشرتها أمينة السعيد. هذه نواة سيناريو فيلم "أريد حلاً" الذي تدور أحداثه حول معاناة ثلاث سيّدات.

رغم الدّعم شبه الرّسميّ لهذا الفيلم، لم يتوفر منتج أو ممول بالسّهولة المتوقّعة فاضطرّت صانعات الفيلم إلى تحويل القصص إلى حلقات تلفزيونيّة نظرًا لسهولة عمليّة الإنتاج من خلال التلفزيون الرسميّ. استقرّ الاختيار على المخرج سعيد مرزوق لإخراج الحلقات. كان حينها مخرجًا شابًّا قدّم فيلمين ذات مستوًى فنيّ عالٍ واكتشف أن قوّة تأثير القصص إنّما تكمن في تحويلها إلى فيلم سينمائيّ.

بدأت التّحضيرات عبر زيارات يوميّة للمحاكم قام بها المخرج على مدى ثلاثة أشهر، استطاع من خلالها رصد يوميّات المعاناة التي تواجهها السّيّدات في قضايا الطّلاق والتي قد تمتدّ لسنوات طوال دون أن تتكلّل بنتائج. من هنا بدأت رحلة فيلم "أريد حلًّا".

موقع الفيلم في صناعة السينما المصرية

– كانت البلاد حينها تتعامل مع نهاية حرب كبيرة امتدّت لستّ سنوات مع الاحتلال الإسرائيلي. كلّ شيء تغيّر لتقف السّينما المصريّة حائرة تواجه عدّة مصائر. انتشرت سينما التّرفيه والتّسلية في محاولة لتخفيف وطأة أخبار الحروب.

– عرفت مصر عام 1975، أي سنة إنتاج الفيلم، الأسواقَ الحرّة والبضائع المستوردة بعد سنوات من الحصار والتقشّف بسبب ظروف الحرب، فذاع صيت مدينة بورسعيد كمركز للتّجارة الجديدة وراجت السّمسرة والأرباح السّريعة، كما أصبح شارع الشّواربي عنواناً للاستهلاك والبضائع المهرّبة.

– انتهت تجربة تأميم صناعة السينما بفشل بعد 8 سنوات فقط من انطلاقها وكان نتاجها سيطرة حكوميّة على حركة إنتاج الأفلام ودور العرض والاستديوهات.
عادت شركات الإنتاج الخاصّة إلى الظهور وعاد عدد كبير من الفنّانين الذين لجأوا للعمل في لبنان كبديل عن مصر، كما تنوّع الإنتاج السينمائي بعد فترة الحصار وتجاوز عدد الأفلام المُنتجة 400 فيلم في عقد السبعينات.

– عرضت شاشات السينما المصريّة خلال ذلك العام مجموعة أفلام هامّة أحدثت ضجّة على المستويين الجماهيريّ والنّقديّ، كفيلم "الكرنك" لعلي بدرخان مثلًا وفيلم "على من نطلق الرّصاص؟" لكمال الشّيخ، كما أعادت الشّاشات عرض فيلم "زائر الفجر" الذي كان قد مُنع من العرض عام 1973، إضافةً إلى عرضها للفيلم الاجتماعيّ شديد اللّهجة "أريد حلّاً" وجميعها أفلام ناقشت قضايا سياسيّة.

– في قراءة بسيطة لأرقام شبّاك التّذاكر لذلك العام، نلاحظ أنّ كلّ الأفلام التي ناقشت قضايا سياسيّة واجتماعيّة شائكة، حظيت بإقبال جماهيريّ واسع. في هذا دلالة واضحة على تغيُّر مزاج المشاهدين العامّ في ذلك الوقت ممّا ساهم في بزوغ نجم "الفيلم القضيّة" بعد سنوات من الاشتباك الحذر مع الواقع.

درية عزمى.. بطلة أريد حلا... هل أحيلت للتقاعد؟!

هل أحيل فيلم «أريد حلا» بعد صدور قانون الاجراءات فى مسائل الأحوال الشخصية الجديد.. إلى المعاش؟

ترى .. هل أفرح فى مثل هذه الحالة أم أحزن لأن موضوع الفيلم الذى ارتبط اسمى باسمه والذى هو قطعة منى يمكن أن يصبح من التراث؟ ففى حالة الفرح.. سوف يكون السبب أن الفيلم قد حقق الهدف الاجتماعى والقانونى الذى كتب من أجله وأن بطلات الفيلم درية عزمى «فاتن حمامة»وسنية مهران «رجاء حسين» وحياة البرانى «أمينة رزق» وعشرات الألوف إن لم يكن الملايين من أمثالهن ممن ترددت أو مازلن يترددن على محاكم الأحوال الشخصية يمكن أن يجدن حلا.. أو هكذا نأمل بعد صدور القانون الجديد.

أما الحزن.. وهو حزن درامى لا علاقة له بأرض الواقع - فلأن القصة التى كتبتها فى عام ١٩٧٣ والتى عرضت لأول مرة عام ١٩٧٤ بعد أن قامت ببطولتها سيدة الشاشة العربية فاتن حمامة أمام رشدى أباظة فتى السينما المصرية الذى لن يتكرر.. يمكن أن تصبح من التراث بعد أن ظلت احداثها مدة ستة وعشرين عاما حية تشع حيوية.. وبعد أن تحولت شخصية كل بطلة من بطلاتها إلى رمز لنموذج من المعاناة التى عرفتها نساء مصر منذ صدر القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الذى كان سوط عذاب على المرأة المصرية التى تعرف الطريق إلى محاكم الأحوال الشخصية، لقد ظلت قصص معاناة بطلات الفيلم تثير دموع النساء فى مصر والدول العربية ويرين فيها تعبيرا عن مأسيهن كلما عرض الفيلم فى التليفزيون المصرى أو القنوات الفضائية العربية.. كما ظلت هذه القصص تثير عطف الرجال المستنيرين وتثقل على ضمائرهم عندما يرون الامهات والشقيقات والبنات يتعذبن كل هذا العذاب وهن يدرن فى دائرة القانون الجهنمية من محامين وكتبة محاكم وجلسات تمتد أحيانا لأكثر من عشر سنوات بحيث تبتلع المال والجهد والاعصاب وأيام الشباب التى تضيع هباء.

وقد استمر فيلم «أريد حلا» عنوانا على مشاكل المرأة المصرية حتى أن اللجنة العليا للمهرجانات السينمائية برئاسة الدكتور فوزى فهمى مدير أكاديمية الفنون لم تجد بعد واحد وعشرين عاما من عرضه فيلما آخر غيره لكى يمثل السينما المصرية فى مؤتمر المرأة العالمى الذى عقد فى بكين بالصين عام ١٩٩٥، وكان المؤتمر قد أقام ضمن فعالياته اسبوعا لأفلام المرأة التى جاءت من كل أرجاء العالم لكى تعرض كل دولة فيلما يعبر عن قضية من قضايا المرأة فى بلدها وقد سافرت أيامها فى صحبة الفيلم إلى بكين وعرض الفيلم على السينمائيات القادمات من القارات الخمس.. كما عرضت عشرات الأفلام الأخرى.. وقد تبينت بعد مشاهدتى لكل الأفلام الأجنبية أن مأساة المرأة المصرية فى مواجهة القانون هى مأساة لانظير لها فى أى مكان فى العالم.

لقد ظللت أحلم دائما بتغيير مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - منذ كنت طالبة فى كلية الحقوق أدرس الشريعة الاسلامية الغراء على يد مجموعة من اكبر علماء الشريعة أمثال فضيلة المرحوم الشيخ محمد أبوزهرة وفضيلة المرحوم الشيخ عبدالوهاب خلاف وفضيلة المرحوم الشيخ محمد فرج السنهورى الذى درست عليه مادة الفقه الاسلامى.. وما أكثر ما قامت بينى وبين فضيلة الشيخ «أبوزهرة» من مناقشات فى المدرج وفى قسم الشريعة الـseatian حول حقوق المرأة المسلمة.. وقد وضح لى من خلال هذه المناقشات أن القانون الوضعى يختلف بل يتناقض فى أحيان كثيرة مع أحكام القرآن الكريم والسنة النبوية المشرقة، ولعل دراستى للشريعة الاسلامية وعشقى لها هو الذى ساعدنى على كتابة قصة فيلم «أريد حلا» بصورة تعرى الاختلاف الشديد بين الواقع الذى يدور فى المحاكم.. وبين ما نصت عليه الشريعة. ولعل من أبرز هذه الاختلافات ما جاء على لسان بطلة الفيلم «درية عزمى» فى لقائها مع وزير العدل - فى الفيلم - من ذكر لواقعة زوجة ثابت بن قيس التى طبق عليها الرسول الكريم حكم «الخلع»منذ أربعة عشر قرنا لقد كان فيلم «أريد حلا» بذلك هو أول من نبه بشكل درامى علنى الى وجود قاعدة الخلع فى الاسلام.

وإذا كان قانون الاجراءات الجديد فى مسائل الأحوال الشخصية الذى أصدره مجلس الشعب قد وجد حلا لمشكلة «درية عزمى» التى ظلت فى المحاكم أكثر من عشر سنوات دون أن تحصلا على الطلاق وذلك بالنص على مادة «الخلع».. فإن القانون لم يجد حلا جذيرا لكل من مشكلة سنية مهران «رجاء حسين» التى اضطرت للانحراف تحت ضغط الحاجة الشديدة ولأن زوجها ظل يتهرب - حتى أمام القاضى - من الانفاق عليها وعلى أطفالها منه.. أيضا لم يجد حلا منصفا للسيدة «حياة البرانى» التى وجدت نفسها بعد أن تبخرت نفقة عدتها وهى نفقة سنة واحدة تواجه الجوع والتشرد حتى اضطرت للعمل - هى زوجة رئيس مجلس الادارة - خادمة فى ملجأ بعد حياة زوجية استمرت ثلاثين عاما.

إن النص فى القانون الوضعى - لا قانون الاجراءات - على أن الزوجة التى تطلق بغير رضاها ودون خطأ منها تحصل فقط على نفقة العدة وهى نفقة سنة ونفقة المتعة وهى نفقة عامين على الأكثر هو نص يعرض النساء المسلمات للضياع والهوان.. خاصة إذا كانت المرأة لا تعمل.. وهو ما يجعلنا نطالب بضرورة إعادة النظر فى القوانين الموضوعية الخاصة بالأسرة. ومع ذلك فإن واضعى قانون الاجراءات فى مسائل الأحوال الشخصية الجديد قد بذلوا - مشكورين - كل جهدهم من أجل حل مشكلة النفقات.. وهى المشكلة التى تمس لقمة عيش أفراد الأسرة، فوضعوا نصوصا ممتازة «من المادة ٧٢ حتى ٨١ فى القانون» تقضى بانشاء نظام تأمينى للأسرة من بين أهدافه ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير نفقة للزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الأقارب، وهذا النظام نص القانون على أنه سوف يصدر به قرار من وزير العدل بناء على اتفاق مع وزير الشئون الاجتماعية ويتولى الاشراف على تنفيذه بنك ناصر الاجتماعى.

ومن هنا .. فإننا نأمل أن يقوم السيد المستشار وزير العدل فاروق سيف النصر باعتبار ان القانون هو الابن الشرعى لوزارته ومستشاريها وعلى رأسهم المستشار الدكتور فتحى نجيب، وأيضا ان تقوم الدكتورة أمينة الجندى وزير الشئون الاجتماعية وقد كان لها هى ووزيرة الشئون الاجتماعية السابقة الدكتورة مرفت تلاوى دور كبير فى مناقشة القانون وادخال بعض التعديلات عليه، أقول نأمل أن يسارع كل من الوزيرين فى عقد الاجتماعات من أجل اصدار هذا القرار الذى سوف يكون فيه الأمان لأفراد الأسرة.. والذى كان يمكن أن يحمى «سنية مهران» واطفالها من الجريمة والانحراف.. كما كان يمكن أن يمنع «حياة البرانى» من الموت جوعا وقهرا وحتى يصدر هذا القرار.. بل وحتى تعدل مواد القانون الموضوعى - لا الاجرائى - الخاص بقانون الأحوال الشخصية فإن فيلم «أريد حلا» سوف يظل للأسف حيا وغير قابل للاحالة إلى المعاش.

بقلم :

حُسن شاه

عن الفيلـــــم

الجوائز والتكريمات

– فيلم روائي مصري إنتاج عام 1975

– أوّل فيلم يناقش قضيّة حقّ الزّوجة في الطّلاق من الرّجل والتّخلّص من العلاقة الزّوجيّة، أو "الخلع" كما اصطُلح على تسمية الأمر لاحقًا.

– يحمل الفيلم توقيع نجمة السّينما المصريّة " فاتن حمامة " التي لعبت دور البطولة النّسائية في عدد كبير من الأفلام. شكّلت فاتن حمامة امتداداً بارزاً لمرحلة قادت خلالها الممثّلات الصّناعةَ، وترقّب الجمهور فيها ما تقدّمه البطلات. لم تكن البطولة السينمائية حكراً على الرّجال كما هو سائد الآن.

– كانت فاتن حمامة قد عادت للتوّ من رحلة نفي سياسيّ خارج البلاد بسبب خلافات مع الأجهزة الأمنيّة في عهد الرّئيس عبد النّاصر توقّفت خلالها عن التّمثيل. عادت مع بداية عهد السّادات بدعوة منه لتقدّم عددًا من الأفلام الصّارخة التي تناقش قضايا النّساء والمجتمع المصريّ في السّبعينات مثل: امبراطوريّة ميم، الخيط الرّفيع، حبيبتي، أفواه وأرانب، أريد حلًّا، لا عزاء للسّيدات.

– ظهرت تجربة فيلم "أريد حلًّا" كصرخة سينمائيّة غير تقليديّة، فلطالما كانت القضايا النّسائيّة المسموح بمناقشاتها في الأفلام المصريّة قبل ذلك الحين تدور حول أطروحات الرّجال ورؤيتهم الخاصّة لمشاكل النّساء. كانت أغلبيّة روايات الأفلام تنتهي بحلٍّ توافقيّ يُرسّخ السّطوة الذّكورية على مسار العلاقات. لكنّ الأمر اختلف مع هذا الفيلم الذي صنعته مجموعة من النّساء طالبت فيه بوضوح بحقّ النّساء في الطّلاق، فلم تمرّ أفكاره بسهولة وأحدثت صخبًا كبيرًا باعتباره فيلمًا غير تقليديّ ضمن صنّاعة تقليديّة.

– بعد عرض الفيلم تتالت الأفلام التي خلقت جدلًا كبيرًا حول حقوق المرأة في القوانين المصريّة. كان "أريد حلًّا" حجراً كبيراً في الماء الراكد.

2 سكينة فؤاد، فاتن حمامة تقود مظاهرة تطلب حلاً!

فريق العمـــــل

إخراج :
سعيد مرزوق
تأليف:
حُسن شاه
سيناريو:
سعيد مرزوق
تمثيل:
فاتن حمامة
رشدي أباظة
ليلى طاهر
كمال ياسين
أمينة رزق

الميزانيـــــة / ظروف الإنتـــــاج

– توجّهت فاتن حمامة النّجمة المؤثّرة آنذاك وحُسن شاه الكاتبة ذائعة الصّيت، إلى عدد من المنتجين الذين رفضوا إنتاج هذا النوع من الأفلام "الثقيلة" حسب تعبيرهم. استهان بالأمر أحد المنتجين المشهورين آنذاك قائلًا: "يعني انتوا عايزين تقدّموا فيلم عن واحدة عايزة تطّلّق".

– عرضت فاتن حمامة الفكرة على صديقها الممثّل والمنتج الخبير صلاح ذو الفقار، الذي كان قد قدّم أفلامًا نوعيّة كفيلم "شيء من الخوف"، وطلب وقتًا للتّفكير في الأمر.

– ذهب المنتج يرافقه المخرج إلى المحاكم لمشاهدة تفاصيل معاناة آلاف السّيّدات وقرّر بالنّتيجة إنتاج الفيلم.

القضيّة في سياقها الزّمـــنيّ

عن وقائع تغيير القانون

– صدر قانون الأحوال الشخصيّة المصريّ رقم 25 لسنة 1929 الذي ينظّم العلاقات الزوجيّة والأسريّة.

– تضمّن القانون موادَّ جائرة بحقّ المرأة، من بينها الطّرد من الشقّة الزوجيّة مع أولادها في حالة الطّلاق، كما منح الرّجل سلطة مطلقة للزّواج من امرأة أخرى دون علم زوجته الأولى كما منحه منفرداً حقّ تقرير مصير الحياة الزّوجّية فله أن ينفصل عن الزّوجة أو يؤدّبها بواسطة "بيت الطّاعة"، حيث يحقّ للشّرطة أن تقبض الشّرطة عليها في حال هروبها من البيت الزّوجيّ حتّى ولو كانت قد تعرّضت لأبشع أنواع العنف والإيذاء.

– بقي القانون على حاله لمدّة 50 عاماً، رغم مواصلة المرأة المصريّة لكفاحها ودخولها كافّة المجالات.

– دافع عن القانون القديم نخبة من رجال الدّين والقضاة والفقهاء في القانون، مستندين علانيّة إلى الشّريعة الإسلاميّة باعتبارها المصدر الأساسيّ للتّشريع، حيث اعتبروا الحقوق التي يحصل عليها الرجل هبةً سماويّة يقرّها الدّين لتثبيت دعائم الأسرة.

– تجاهل القانون القديم الاختيارات المتعدّدة التي منحتها الشّريعة الإسلاميّة كحقّ للمرأة، لا بل تمّ استبعاد بعضها عمدًا كالتّرخيص الدّينيّ الواضح للمرأة بخلع زوجها مثلًا وهو حقّ منحه النّبيّ محمّد لإحدى السّيّدات التي أتته بشكاوى بحقّ زوجها.

– عام 1979 فوجئ الرّأي العامّ بصدور قرار رئاسيّ ينصّ على تغيير قانون الأحوال الشّخصيّة، بعد حلّ مجلس الشّعب وهو حقّ يمنحه الدّستور لرئيس الجمهوريّة في حالة الطّوارئ.

– تضمّن القانون الجديد تقييد حقّ تعدّد الزّوجات وإقرار حقّ الزّوجة، سواء الأولى أو الثانية، في الطّلاق دون الحاجة لإثبات ضرر، بالإضافة إلى إعطاء المرأة الحاضنة حقّ الاحتفاظ بالشّقّة الزّوجيّة لحين انتهاء فترة حضانتها للأطفال وإلغاء التّنفيذ الجبريّ للطّاعة.

– بعد انتهاء عهد السّادات الرّئاسيّ، أسقطت المحكمة الدّستوريّة العليا القانون 44 لسنة 1979 وعاد العمل بالقانون القديم الصّادر عام 1929، لتفقد النّساء تلك الحقوق القليلة التي كنّ قد حصلن عليها بشكل استثنائيّ.

– بدأت معركة تغيير قانون الأحوال الشخصيّة مع عرض الفيلم عام 1975 واستمرّت حتّى عام 2000 وهو عام تطبيق قانون الخلع لأوّل مرّة في مصر.

– عانت آلاف السيّدات المصريّات من عدم وجود مظلّة تشريعيّة تضمن لهنّ حقوقهنّ المادّية والإنسانيّة وامتلأت

ردهات المحاكم بقضايا طلاق عالقة وتُركَ الأطفال دون معيل بعد انفصال الأهل دون إلزام الأب بأيّ مستحقّات أو واجبات تجاه أسرته ووقفت الأمّ وحيدةً في نهاية المطاف تواجه هذه المحنة.

الفيلم كأداة للتّأثيـــر

– استغلّ صنّاع هذا الفيلم وسائل التّواصل الحديثة والمُتاحة في ذلك الوقت: الصّحافة الورقيّة والتلفزيون الذي حلّ ضيفاً جديداً على جمهور من المشاهدين في المنازل.

– فعّلت بطلة الفيلم شبكة معارفها فور بدء التّحضير للعمل على الفيلم الجديد، وباشرت الصّحف بنشر أخبار عن التّحضيرات الكبيرة وغير التّقليدية للإنتاج، كالأخبار التي تناولت جلسات التّحضير الثلاثيّة بين النّجمة وكاتبة القصّة ومخرج الفيلم والتي تواصل انعقادها على مدى 3 أشهُر.

– خلال مراحل تحضير "أريد حلًّا"، قدّمت فاتن حمامة فيلمًا قصيرًا مع سعيد مرزوق. كان فيلم "أغنية الموت" من إنتاج التلفزيون المصريّ، حدثاً كبيراً انتظره الجمهور ليحقّق نجاحاً باهراً اعتبره الجميع فرصة جيدة للتّرويج للفيلم القادم.

– واصلت مجلّات: حوّاء وروز اليوسف وصباح الخير نشر مواضيع مختلفة عن مشاكل قضايا الطّلاق العالقة في المحاكم منذ سنوات.

عن مصر 75

«الوفد» تحاور الرجل الذي أصدر قانون الأحوال الشخصية الملغى:

السادات أصدر القانون لأن مجلس الشعب كان سيعترض عليه!

الدكتور رعبد المنعم النمر يقول:

لا يوجد خطر داهم على المرأة كما تصور بعض النساء

ويطلب تشريع جديد للأسرة يعالج ثغرات القانون الملغى

تحقيق: مجدي مهنا

شبكات التّأثيــر

استخدمت تجربة "أريد حلًّا" شبكة واسعة من موارد تأثير كانت متاحة في ذلك الوقت، برزت نتائج ذلك خلال مسارصناعة الفيلم وبعد عرضه ومن بينها:

– جيهان السّادات، زوجة الرّئيس آنذاك، التي لعبت دوراً اجتماعيًّا بارزًا وطلبت من رموز نسويّة تحريك بعض قضايا المرأة في السّينما. نتيجةً لذلك شعر فريق الفيلم بدعم سياسيّ.

– فاتن حمامة، النّجمة المصريّة الأكثر شهرةً ونفوذًا والتي كان يكفي أن تتبنّى مشروع فيلم ما لكي يجد الأخير منتجًا وتخطفه شبكة من شبكات التّوزيع على دور العرض.

– الكاتبات والصّحفيّات اللواتي عرضن القضيّة على الرّأي العامّ وطرحن نقاشات مجتمعيّة قبل عرض الفيلم وأثناءه بالإضافة إلى فتح باب نقاش هذه المواضيع التي تحمل صوتاً نسائيًّا قويًّا في المجتمع.

– المنتج وهو ممثل شهير ويمتلك رؤية فنية ظهرت في الطّريقة التي نُفّذ بها إنتاج الفيلم، ثمّ شبكات التّوزيع المحلّيّة في دور العرض الصّغيرة منها والكبيرة في العاصمة والمحافظات.

الحملات المُرافقة لعرض الفيلـــم

الحملة المؤيّـــدة

– تولّت عمليّة توزيع الفيلم على دور العرض شركة ايهاب الليثي وهي شركة توزيع كبرى، سيطرت على سوق توزيع الفيلم المصريّ لسنوات طويلة.

– تمّ التّجهيز لحملة ترويجيّة كبيرة وطُبِع عدد من الملصقات التي حملت صورةً صارخة لفاتن حمامة حيث ظهرت النّجمة بطريقة لم يعتدها الجمهور من صاحبة الوجه الملائكي.

– نُشرت إعلانات في التلفزيون للتّرويج للفيلم خلال فترة عرضه في حركة جديدة آنذاك.

– أعلنت السيّدة الأولى جيهان السّادات إعجابها بالفيلم ودعت الجمهور المصريّ لمشاهدته.

– دعت أمانة المرأة في "الحزب الوطنيّ" الذي كان حزباً حديثاً آنذاك إلى تنظيم عروض خاصّة ووزّعت زينب السّبكي أمينة المرأة في الحزب دعوات خاصّة لمشاهدة الفيلم بصحبة فاتن حمامة.

–تمكّنت فاتن حمامة من تنظيم عروض خاصّة لبعض الشّخصيّات المؤثّرة في المجتمع وذلك من أجل استقطابهم ودفعهم إلى تبنّي الأفكار التي يقدّمها الفيلم، خاصّة بعد رفض رجال الدّين والقضاء وبعض الشخصيات العامّة للفيلم. دُعِيت لمشاهدة الفيلم مثلًا كريمان حمزة، المذيعة ذات التّوجّه الإسلاميّ التي كانت تنوي مهاجمته، فتزعّمت وفدًا وذهبت لمشاهدته لتقوم بعدها بالاتّصال بفاتن حمامة مهنّئةً إيّاها متبنّيةً القضيّة بالكامل.

الحملة الرّافضـــة

– دشّنت مجلة "الدّعوة" المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت حملتها الرّافضة للأفكار التي قدّمها الفيلم.

– اتّخذت الجماعة موقفًا رافضًا للأفلام بشكل عامّ. وقفت الجماعة ضدّ ما أسمته "سفور النّساء والاشتغال بالوظائف العامّة"، متّخذةً موقفًا متطرّفًا من حقوق المرأة في محاولة منها لتشويه التّحركّات الدّاعمة لهذه الحقوق ووصمتها بالدّعاية الغربيّة التي تسعى إلى هدم الأسر المسلمة.

– قلّلت مجلّة الدّعوة من وطأة المخاطر التي يعالجها الفيلم وأكّدت أنّ القانون القديم ما زال يصلح للعمل وهو لا يحتاج لأيّ تغيير ما دام ملتزمًا بأحكام الشريعة.

توزيع التّأثيـــر

– عُرض الفيلم لمدة 16 أسبوعًا وهو رقم قياسيّ في دور العرض التي عادةً ما كانت تتوقّف عن عرض الأفلام بعد 5 اسابيع فقط من بداية عرضه.

– عُرض الفيلم في محافظات مصر: سينما ريفولي في طنطا، سينما مصر في الزّقازيق، سينما نادر في المحلّة، سينما الصّداقة في أسوان، سينما مصر في السويس، سينما الحرّيّة وسينما ريو في بورسعيد.

– حقّق " أريد حلاً" نجاحًا جماهيريًّا رغم تزامن عرضه مع أفلام واسعة الانتشار مثل "أميرة حّبي أنا" الذي استمرّت عروضه على مدى 22 اسبوعًا وفيلم الحفيد الذي عُرض على مدى 20 أسبوعًا.

– بلغت إيرادات الفيلم 40185 جنيهًا بينما لم يتجاوز متوسّط إيرادات أفلام تلك المرحلة 10 آلاف جنيه.

– نظّمت أمانة المرأة في الحزب الوطني عروضًا خاصّة لمشاهدة الفيلم بصحبة فاتن حمامة.

– عُرض الفيلم في التلفزيون الرسميّ بعد عرضه في السّينما بعقود وهو يُعتبر من الأفلام المصريّة الكلاسيكيّة المؤثّرة التي شاهدها الملايين.

كلمة النور

الشريعة بين التطبيق والتأجيل
وأريد حلا بين الحليل والخليل

خرجت من عند وزير الداخلية ، اللواء حسن ابو باشا ، بعد اللقاء العاصف ، بصحبة الأستاذ محمد احمد عبد الشافى ، وكيل حزب الاحرار انذاك ، وعضو مجلس الشورى الحالى ، وبعد ان أوصلته الى منزله اطرقت أفكر ، لماذا يتمسكون بقانون الاحوال الشخصية الجديد برغم انه أفقد الرجل المصرى قوامته على بيته ، وسلب من يده مقومات هذه القوامة ؟ لقد دلت تجربتى فى العمل فى المحاماه ، فى ظل تطبيق كل من القانونين ، القديم والجديد ان سلطان الرجل المصرى فى بيته ، وهو المسئول عنه ، قد هوى – بفعل فاعل – بوادى ذلك الى انهيار كثير من الاسر المصرية ، وكانت الزوجة هى الخاسر الاول ، برغم ان القانون الجديد اراد بحسب زعمهم بحمايتها .بل لماذا يؤجلون الشريعة ولايطبقونها؟ودار فى راسى تكريات صديقى ذى المنصب الرفيع الذى تمسك باهداب الدين ،واراد ان يقيم بيته على الاسس الاسلامية ،ووجد معارضته من زوجه التى رفضت ان تضع الخمار على راسها ،وان تستر نراعيها ونحرها،وراح يحاول معها بالحكمة والموعظة الحسنة ،فما زادت إلانفورا ،وقد انجبا من الأولاد اربعة مازالوا فى ميعة الصبا ،ونشب الخلف بينهما ،على اساس تمسكه وتفريطها ،الى الحد الذى اخرجته من منزل الزوجية ،واقامت ضده القضايا،قضية نفقة واخرى تطليق واخرى مصروفات مدرسية ودفعت شهود الزور الى ساحات المحاكم .

« البقية ص ٩ »

بقلم الحمزة دعبس
المحامى بالنقض

ديناميّات التّأثيـــر

تغيّر الآراء:

– أحدث "أريد حلًا" صدمة مجتمعيّة كبيرة في مختلف القطاعات امتدّ تأثيرها لسنوات متعاقبة.

بناء المجتمعات المحلّيّة:

– الفيلم هو أوّل فيلم من نوعه يطرح نقاش تغيير القانون ويستقطب آلاف النّساء إلى هذه القضيّة.

تغيير البنى:

– أدلت جيهان السّادات بتصريحات لمجلّة المصوّر خلال فترة عرض الفيلم وأعلنت عن ضرورة تغيير القانون.

– قدّم عدد من القيادات النسويّة مشروع قانون لمجلس الشّعب باعتباره السّلطة التّشريعيّة المخوّلة تعديل القوانين.

– تغيّرت مواقف بعض المؤسّسات الدّينيّة والقانونيّة من قضيّة الطّلاق بعد سنوات من التّجاهل والجمود وأصبح حقّ السّيّدة في الطّلاق من زوجها حقًّا من حقوقها الأساسيّة باعتراف هذه المؤسّسات وذلك بعد تأسيس " محاكم الأسرة " للنّظر في مثل هذه القضايا.

تغيير السّلوكيّات:

– استمرّت الكاتبات والصّحفيّات في متابعة القضيّة لسنوات كما ارتفعت الأصوات المطالبة بضرورة صياغة قانون عصريّ بديل يتماشى مع جوهر الشّريعة الإسلاميّة.

– لم يعد لجوء المرأة المصريّة لمقاضاة زوجها في المحاكم للمطالبة بحقوقها أمراً شائناً كما في السّابق، بل أضاء الفيلم على معاناة السّيّدات وصبرهنّ وصمودهنّ في مواجهة هذه المعارك.

التسلسل الزمني: الفيلم في إطار القضية

1929

صدر قانون الأحوال الشخصية المصرى رقم 25

1973

نُشرت مقالات وقصص عديدة عن معاناة السيدات المصريات مع قانون الأحوال الشخصية

التقت السيدة جيهان السادات زوجة الرئيس بمجموعة من سيدات المجتمع ناقشن ضرورة تغيير قانون الأحوال الشخصية، كما ضرورة تقديم فيلم ينقل هذه القصص الى المجتمع.

1975

نشر ملصقات تحمل صورة لفاتن حمامة تصرخ

دعت أمانة المرأة في الحزب الوطني لعروض خاصة بصحبة فاتن حمامة

نظمت فاتن حمامة عروضاً خاصة لشخصيات مؤثرة فى المجتمع

أطلقت مجلة " الدعوة " المحسوبة على جماعة الإخوان المسلمين في ذلك الوقت حملتها الرافضة للأفكار التي قدمها الفيلم

أُطلق الفيلم في الصالات واستمر لمدة 16 أسبوع

عرض في محافظات مصر

حقق "أريد حلاً" نجاحاً جماهيرياً وبلغت إيرادات الفيلم 40185 جنيهاً، بينما متوسط إيرادات أفلام المرحلة لام تتجاوز 10 الاف جنيه

عرض الفيلم في التلفزيون الرسمي بعد السينما، واستمر عرضه لعقود، وهو يُعتبر من الأفلام المصرية الكلاسيكية المؤثرة التي شاهدها الملايين

1979

فوجئ الرأي العام بصدور قرار رئاسي بتغيير قانون الأحوال الشخصية

تأثيـــر

الفيلـــم

التسلسل الزمني: الفيلم في إطار القضية

1981

بعد انتهاء ولاية السادات الرئاسية، أسقطت المحكمة الدستورية العليا القانون 44 من عام 79 ،ليعود العمل بالقانون القديم الصادر عام 1929

2000

ع بداية الألفية الجديدة صدر القانون رقم 1 لسنة 2000 وأجازت المادة رقم 20 منه للزوجة طلب الطلاق خلعًا على الزوج. ويقع بالخلع طالق بائن ويكون الحكم غير قابل للطعن، ولا يصح أن يكون الخلع مشروطاً بإسقاط حضانة الأطفال أو نفقتهم أو أي حق من حقوقهم. ويعتبر هذا أول انتصار حقيقي للمرأة المصرية في حق تقرير مصيرها

تستمر السينما المصرية والإنتاجات التليفزيونية بإلقاء الضوء على حقوق المرأة المصرية خاصةً بما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية

تأثيـــر

الفيلـــم

الفيلم كمصدر الهام لقضايا النّسـاء

بعد عرض الفيلم عام 1975، تتالت الأفلام التى تطرح قضايا المرأة التي تواجه القوانين والأعراف السّائدة ومن بينها:

– فيلم لا عزاء للسّيّدات 1979 الذي يناقش الوصمة التي يطلقها المجتمع المصريّ على المطلّقات.

– فيلم التّخشيبة 1984 الذي يتناول قصّة طبيبة تواجه التحرّش لينتج عن تلك المواجهة دمار أسرتها وعائلته.

– فيلم عفواً أيّها القانون 1985 الذي يناقش عدم مساواة القانون بين الرّجل والمرأة في قضايا الخيانة الزوجيّة، إذ يسمح للزّوج بقتل زوجته حفاظًا على الشّرف بينما يحاكم السّيّدة كمجرمة إذا ما قامت بالفعل نفسهً.

– فيلم ملفّ في الآداب 1986 الذي يتناول قصّة فتيات يقعن ضحيّة سوء استغلال القوانين لوصمهنّ بالعار.

– فيلم زوجة رجل مهمّ 1987 الذي يعالج قصّة حياة زوجة مسؤول في أحد الأجهزة الأمنيّة.

– في رمضان 2022، عادت قضايا قانون الأحوال الشّخصيّة للظهور، عبر مسلسل " فاتن أمل حربي" الذائع الصّيت، إذ ما زالت المعاناة مستمرّة بعد تعديلات محدودة أُدخلت على القانون وما زالت السّيّدات تناضل من أجل سنّ قانون جديد يخدم قضاياهنّ.

بحث وكتابـة **رشـا عزب**

مساعدة باحثة **نهال الميرغني**

تدقيق لغويّ **باسم فيّاض**

تصميم **ابراهام زيتون**

شكر خـــاصّ
بيدي فينزي / ساندرا صايج / أسماء يحي الطاهر عبدالله / مصطفى يوسف أسماء يحي الطاهر عبدهللا

إنّ بعض الصّور والمقالات والمراجع في هذا البحث ليست ملك منتجيه وقد جُمعت من الانترنت. لا تتردّدوا بالإتّصال بنا إن تطلّب الأمر تحديد الملكيّة الفكريّة.

للتواصـــل
hello@aflamuna.org

الجوائز والتكريمات

– استمر "أريد حلاً" في حصد إشادات فنية ما يثبت مكانته كمؤسس لتيار أفلام حقوق المرأة.

– حصل الفيلم على جائزة أحسن فيلم في المسابقة التي أقامتها وزارة الثقافة للأفلام عام 1975.

– رشحت مصر الفيلم ليتم النظر فيه لجائزة الأوسكار لأفضل فيلم روائي دولي.

حصل صلاح ذو الفقار على جائزة أفضل منتج.

– كان الفيلم المصري الوحيد الذي شارك في مهرجان طهران السينمائي 1975.

– مثل فيلما "أريد حلاً" و "المومياء" السينما المصرية في أسبوع الفيلم العربي في ايطاليا 1975.

– بعد مرور 21 عاما على إنتاج "أريد حلاً" اختارته اللجنة العليا للمهرجانات لتمثيل السينما المصرية في مؤتمر المرأة العالمي الذي نظم في بكين عام 1995.

وقائع تغيير القانون

المراحل الزمنية

1975

– بدأت معركة تغيير قانون الأحوال الشخصية منذ عرض الفيلم عام 1975 وحتى عام 2000 وهو عام تطبيق قانون الخلع لأول مرة في مصر.

– استمر مجلس الشعب في تجاهل الدعوات لتغيير القانون المجحف. لا تهم القضية رجال الدين والقضاء والقانون وممثلي الشعب في المجلس النيابي.

1979

– صدر قانون الأحوال الشخصية 44 لسنة 1979.

– حاولت زوجة الرئيس إقناعه بأهمية تغيير القانون، وافق بشكل مبدئي، ثم تمت استشارة الشيخ جاد الحق وعبدالرحمن بيصار وعبدالمنعم النمر لتكليفهم بالعمل على القانون ثم تكليف لجنة من شيوخ الأزهر ومفتي الديار وبعض المحامين ومجموعة من السيدات مثل أمينة السعيد وعائشة راتب وآمال عثمان.

– في ذلك الوقت، كانت حركة المعارضة لنظام السادات تتوسع بسبب سياسات الانفتاح والافقار والتطبيع مع الكيان الصهيوني واعتقال رموز مُعارضة، وكان كل ما يصدر عن مؤسسات الدولة يُجابَه بمعارضة شرسة.

– كانت جماعات الإسلام السياسي توسع نشاطها في مؤسسات الدولة والمؤسسات الأهلية وتعمل على شحن الجمهور ضد تغيير القوانين المربوطة بأحكام الشريعة.

– عام 1979 فوجئ الرأي العام بصدور قرار رئاسي بتغيير قانون الأحوال الشخصية بعد حلّ مجلس الشعب، وهو حق يعطيه الدستور لرئيس الجمهورية في حالة الطوارئ.

– تضمّن القانون الجديد تقييد تعدد الزوجات وإقرار حق الزوجة سواء الأولى أو الثانية في الطلاق دون الحاجة لإثبات ضرر، وإعطاء المرأة الحاضنة حق الإحتفاظ بالشقة الزوجية لحين انتهاء فترة حضانتها للأطفال، كم تضمّن إلغاء التنفيذ الجبري للطاعة.

– شنّ البعض من الحركة المُعارضة المدنية والإسلامية حروباً إعلامية رفضاً لتغيير القانون كما أطلقوا عليه اسم "قانون جيهان" رفضاً لتدخلات قرينة الرئيس في إدارة أمور البلاد. عملت هذه الحملة على تحقير دور المرأة في العمل العام والقرار السياسي.

1985

– بعد انتهاء حكم السادات أسقطت المحكمة الدستورية العليا القانون 44 لسنة 1979 ليعود العمل بالقانون القديم الصادر عام 1929، ما أفقد النساء الحقوق القليلة التي حصلن عليها بشكل استثنائي.

– روجت الرواية الرسمية أن المحكمة الدستورية لم تلغِ القانون 44 اعتراضاً على بنوده، وأعلن رجال القضاء والقانون أن ذلك تم بسبب الطريقة التي فرض بها الرئيس القانون على كل المؤسسات الحكومية ولكن في حقيقة الأمر، كان هناك اعتراضات واضحة من هذه النخبة على تغيير القانون من الأساس.

– تلقت الكاتبات والصحفيات ورموز الحركة النسوية قرار إلغاء القانون 44 بمزيد من الغضب والحزن، واعتبرن أن قضية حقوق المرأة وقعت في فخ المراهنات السياسية بين الحكومة والمعارضة، وأن القانون 44 لم يعطي للمرأة سوى القلّة القليلة ومع ذلك لم يحتمل رجال المجتمع شروطه.

2000

– مع بداية الألفية الجديدة صدر القانون رقم 1 لسنة 2000 وبدأ العمل به في الأول من آذار / مارس من العام نفسه.

– أجازت المادة 20 من هذا القانون للزوجة طلب الطلاق خلعاً على الزوج. ويقع بالخلع طالق بائن ويكون الحكم غير قابل للطعن، ولا يصح أن يكون الخلع مشروطاً بإسقاط حضانة الأطفال أو نفقتهم أو أي حق من حقوقهم. يُعتبر هذا أول انتصار حقيقي للمرأة المصرية في حق تقرير مصيرها.

– رفعت وفاء مسعد جبر دعوى خلع في 12 آذار / مارس من العام 2000 أمام محكمة طنطا للأحوال الشخصية لتكون أول امرأة تحرّك دعوى من هذا النوع في مصر.

– الحكم الأول للخلع في مصر أصدرته "محكمة القاهرة الابتدائية دوائر الأحوال الشخصية" لصالح عزيزة بهاء الدين في الأول من أيلول / سبتمبر عام 2000 أي بعد 6 أشهر من بدء سريان العمل بالقانون.

– لاقى قانون الخلع معارضة كبيرة في أوساط الرجال وبعض التيارات الإسلامية وشيوخ الجوامع، ونادى بعض المحامين ورجال القانون بعدم دستوريته كقانون برمته، بحجة حرمان الزوج من حقه في الطعن على الحكم وحرمانه من ضمان الدفاع عن النفس.

– بعد سنتين من صدوره حكمت المحكمة الدستورية العليا لصالح القانون، مقرةً بدستورية أحكام التطليق للزوجة بالخلع.

2019

– قدّم الأزهر ومجموعة من نواب البرلمان مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية.

– لا يزال دور المرأة استشارياً في القوانين التي تنظم شؤونها.

– لا يزال النقاش المجتمعي قائم حول القانون الجديد الذي ترفضه أوساط واسعة من النسويات. حتى أن المجلس القومي للمرأة أبدى ملاحظات على مشروع القانون الجديد.

عن مصر 75

– دخلت مصر مرحلة جديدة بعد الانتهاء من ظروف استثنائية لحرب كبيرة امتدت 6 سنوات مع الاحتلال الإسرائيلي.

– عرفت مصر في هذا العام، الاسواق الحرة والبضائع المستوردة بعد سنوات الحصار والتقشف بسبب ظروف الحرب، كما ذاع صيت مدينة بورسعيد كمركز للتجارة الجديدة والسمسرة والربحية السريعة، كما ذاع صيت شارع الشواربي كعنوان للاستهلاك والبضائع المهربة.

– انتهت تجربة تأميم صناعة السينما والتي استمرت 8 سنوات فقط بعد فشل التجربة التي نتج عنها سيطرة الدولة على حركة إنتاج الأفلام و دور العرض والاستديوهات، عادت شركات الإنتاج الخاصة في الظهور من جديد، وعاد عدد كبير من الفنانين الذين لجأوا للعمل في لبنان بديلا عن مصر.

– عرضت شاشات السينما المصرية خلال هذا العام مجموعة من الأفلام الهامة التي أحدثت ضجيج جماهيري ونقدى مثل فيلم الكرنك لعلي بدرخان، و فيلم " على من نطلق الرصاص" إخراج كمال الشيخ، و اعادة لعرض فيلم " زائر الفجر " الذي منع فى 1973 وهي مجموعة افلام ناقشت قضايا سياسية بالإضافة الي عرض الفيلم الاجتماعي الصارخ " اريد حلا ".

– قراءة بسيطة لارقام شباك تذاكر لأفلام هذا العام، نلاحظ ان كل الافلام التي ناقشت قضايا سياسية واجتماعية شائكة، حظت باقبال واسع من الجمهور، كانت دلالة واضحة على تغير المزاج العام للمشاهدين في هذا الوقت، مما ساعد علي بزوغ نجم " الفيلم القضية " بعد سنوات من الاشتباك الحذر مع الواقع.